إبلاغ المؤسسات المالية عن المعاملات المشبوهة ، إلتزام بمعايير دولية أم حماية للإقتصاد الوطني

إعداد وتقديم / الصادق عثمان عبد الماجد
وحدة المعلومات المالية

- ترتبط عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالعديد من المخاطر والآثار السالبة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً سواء تمت هذه العمليات من خلال الموسسات المالية (البنوك . الصرافات , أسواق المال , شركات التامين , مكاتب التحاويل المالية .) او من خلال الموسسات غير المالية من خلال الأعمال والمهن غير المالية (مكاتب المحاسبين والمراجعين ومكاتب المحامين و تجارة الذهب والمعادن والأحجار الثمينة)

- تتمثل المخاطر المرتبطة بالمؤسسات المالية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أساسى في إمكانية استغلالها في تحويل أو نقل أو إستبدال الأموال التي هي متحصلات لجريمة ، بغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع أو بغرض مساعدة أى شخص يشترك فى إرتكاب الجريمة الأصلية التي نتجت عنها الأموال أو المتحصلات.

غسل الاموال وتدهور القيمة الوطنية للعملة

إن زيادة الطلب على العملات الأجنبية, التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها, بقصد الإيداع في الخارج في البنوك أو بغرض الاستثمار في الخارج, لها كلّها نتيجة حتمية بارزة هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

غسل الاموال وإفساد مناخ الاستثمار

- لا يهتم غاسلو الأموال بالجدوى الاقتصادية لأي استثمار يقدمون عليه, باعتبار أن اهتمامهم ينصب على إيجاد الغطاء عبر عمليات التوظيف, التي تسمح بشرعنة هذه الأموال, الأمر الذي يفسد مناخ الاستثمار, ذلك أن إدخال المال غير المشروع في الدورة المالية, يؤدي حكماً إلى إخفاء مصدر هذه الأموال.

غسل الاموال وتشويه صورة الأسواق المالية

- كما انه عندما تدخل الأموال غير المشروعة المراد غسلها إلى الأسواق المالية ، فإنها لا تتقيد بأسعار البورصة والقيمة الفعلية المتداولة لأسعار الأسهم والسندات ، بل تشتري وتبيع بأسعار المضاربة بعيداً عن أسعار السوق الحقيقية بسبب التعامل غير المنطقي في شراء وبيع الأسهم والسندات ، سيما وأنها لا تراعي معادلة الربح أو الخسارة ،

غسل الاموال والتأثير علي السياسات الاقتصادية

- تؤثر عمليات غسل الاموال سلباً علي صياغة السياسات الإقتصادية سواء المالية أو النقدية أو التجارية وذلك لعدم دقة البيانات والمعلومات اللازمة لصياغة هذه السياسات ومن ثم تحد من كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

غسل الاموال وفقاً لقانون 2014

- يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل شخص ، يعلم أو يكون لديه ما يحمله على الإعتقاد بأن أي أموال هي متحصلات .
- ويقوم متعمداً بتحويلها أو نقلها أو إستبدالها بغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع أو بغرض مساعدة أى شخص يشترك فى إرتكاب الجريمة الأصلية التي نتجت عنها الأموال أو المتحصلات، من الإفلات من المساءلة القانونية ، أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو المتحصلات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها ، أو إكتساب الأموال أو حيازتها أو إستخدامها . ولا تحول معاقبة مرتكب الجريمة الأصلية دون معاقبته عن جريمة غسل الأموال . كما لا يشترط إدانة مرتكب الجريمة الأصلية لإثبات أن الأموال هي متحصلات

تمويل الإرهاب وفقاً لقانون 2014

- يعد مرتكباً جريمة تمويل الإرهاب كل شخص يقوم عمداً أو يشرع بأية وسيلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بتقديم أموال من مصدر مشروع أو غير مشروع أو جمعها بنية إستخدامها أو مع علمه بإنها سوف تستخدم كلياً أو جزئياً لإرتكاب عمل إرهابي ، أو بوساطة منظمة إرهابية أو شخص إرهابي . و تعتبر أى من الأفعال الواردة أعلاه جريمة تمويل إرهاب حتى ولو لم يقع العمل الإرهابي أو لم تستخدم الأموال فعلياً لتنفيذه أو محاولة القيام به، أو لم ترتبط الأموال بعمل إرهابي معين ، أياً كان البلد الذى وقع فيه العمل الإرهابي أو محاولة إرتكابه.

مراحل عملية غسل الأموال

- **الإيداع :** تتضمن عملية الإيداع الفعلي لمبلغ نقدي أو أموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة أو غير نظامية إلى المؤسسات المالية وغير المالية، وتتم هذه العملية من خلال إيداعات نقدية وشراء أدوات مالية نقدا، واستخدام تداول العملات الأجنبية، وعن طريق وسطاء الأوراق المالية، وعمليات التأمين, وشراء الذهب والمجوهرات والمعادن الثمينة والعقارات والسيارات والسلع الأخرى .

- **التغطية :** في هذه المرحلة، يسعى المشتبه به إلى فصل الأموال عن مصدرها من خلال عدد من العمليات المُعقدة، والتي تتضمن عمليات شراء وإلغاء، أو تنازل مبكر عن العوائد السنوية أثناء الفترة الانتقالية التي تبدو بعيدة عن الرقابة أو قروض بضمان قروض أخرى أو حوالات برقية أو كمية من الاعتمادات المستندية المزيفة، أو خطط استثمارية أو تجارية وهمية، أو وضع وديعة ضخمة تتألف من عدة ودائع أصغر في مواقع مختلفة، وكل ذلك بهدف تضليل التدقيق وجعل عملية تتبع إيرادات الأنشطة غير المشروعة أو غير النظامية صعبة على مسئولي تنفيذ النظام.

- **الدمج:** في مرحلة الدمج هذه، يتم توفير تفسير يبدو مشروعا لثروة المشتبه به غاسل الأموال، ويتم ذلك من خلال برامج متنوعة مثل مشتريات أصول أو سلع تجارية أو أوراق مالية، وشركات اسمية تعمل كواجهة له، أو شركات تتمتع بحماية قانونية أو استثمارات في أوراق مالية أو في أعمال فنية وغيرها، وذلك بطريقة تسمح بإعادة الأموال وكأنها مكاسب مشروعة، ثم تصبح جزءاً من الأموال النظامية الأخرى في الاقتصاد يصعب معها التفريق بين الأموال المشروعة والأموال غير المشروعة.

مفهوم الإشتباه

قد تشتبه الجهات المبلّغة بوجود أي نشاط غير إعتيادي لدى العميل، عندما يمارس هذا العميل أي نشاط أو عمل يختلف عما إعتاد عليه لذا ينبغي على المؤسسات المالية إدراك طبيعة النشاط المعتاد الذي يمارسه كل عميل ومدى اختلافه عن أي نشاط جديد. ويرتبط الاشتباه بالتقييم الذاتي والشخصي للمسئول عن فحص العملية المشبوهة، ويقوم على وجود دلائل للاقتناع، إلا أنها لا تصل لمرحلة الجزم النهائي فالاشتباه يعني وجود شك أو ارتياب في بعض الدلائل على حدوث عملية غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أنها على وشك الحدوث.

- ينبغي على المؤسسات المالية النظر أيضاً في ما إذا كان هناك أي أسس معقولة للاشتباه، والدراسة بموضوعية عما إذا كانت هناك وقائع أو ظروف تؤدي إلى الاشتباه بأن العميل متورط في عملية غسل الأموال و/ أو تمويل الإرهاب. ويجب على المؤسسة المالية أن تبني إستنتاجاتها على أسس معقولة وموضوعية عند فحص العمليات المشبوهة وأن تدرس بعناية كافة الظروف والدلائل المتعلقة بها.

كما ينبغي على المؤسسة المالية، عند النظر في إعداد تقرير للإبلاغ عن عملية مشبوهة، دراسة كافة الظروف المرتبطة بالعملية. حيث تلعب تقارير الإبلاغ عن العمليات المشبوهة دوراً مهماً وحيوياً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتطلع وحدة المعلومات المالية لضمان التزام الجهات المبلغة برفع تقاريرها بالجودة والكفاءة المناسبين.

- عموماً يجب الإبلاغ عن أي عملية تجعل المؤسسة المالية تشتبه أو تشك بوجود عملية غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وتلتزم المؤسسة بدراسة طبيعة العملية أو الظروف غير الاعتيادية المرتبطة بها والتحقق من العميل أو مجموعة العملاء الذين تتعامل معهم. وعليها جمع كافة الوقائع بما في ذلك المعلومات والبيانات المتوفرة عن العميل أو عمله أو خلفيته، إلى جانب أي عوامل سلوكية ذات الصلة بالعملية المقرر الإبلاغ عنها.

آلية إبلاغ وحدة المعلومات المالية عن العمليات المشبوهة

- إستناداً للمادة (6 - 1- ج) من قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2014م يكون الإبلاغ عن حالات الإشتباه في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لوحدة المعلومات المالية وذلك وفقاً للآلية الآتية :
- عبر النظام الإلكتروني الخاص بوحدة المعلومات المالية. (خاص للجهات المتصلة بالنظام الالكتروني)
- باستخدام البريد الإلكتروني المعتمد للوحدة INFO@FIU.GOV.SD.
- عبر البريد اليدوي إلى مكاتب الوحدة: الخرطوم - العمارات ش (5)

- كما يجوز للجهات المبلغة إبلاغ الوحدة عن العمليات المشبوهة باستخدام الهاتف على الرقم : (+249183475854) و يقتصر ذلك على الحالات الطارئة التي تستدعي ذلك والتي تتطلب باعتقاد الجهات المبلغة إخطار وحدة المعلومات الماليةالعاجل بها. علي أن يتم تقديم بلاغ كتابي لوحدة المعلومات المالية لاحقاً بعد الإبلاغ عن العمليات المشبوهة شفهياً.

ضوابط الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

- بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنتفى المسؤولية المدنية والجنائية والإدارية عن أي مؤسسة مالية أو مديريها أو موظفيها لإنتهاك أى حظر على الإفصاح عن المعلومات، يكون مفروضاً بموجب عقد أو قانون وذلك فى حالة القيام بحسن نية بواجب الإخطار عن أى معاملة يشتبه فيها، أو تقديم معلومات أو بيانات عنهـــا .

- يُحظر على المؤسسات المالية ومديريها وموظفيها الإفصاح لأى شخص بطريقه مباشرة أو غير مباشرة ، بأى وسيلة ، أن هناك إخطاراً تم أو سيتم تقديمه إلى الوحدة أو أى معلومات ذات صلة بالوحدة أو بأي تحقيق في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

العقوبات

- يعاقب كل من رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية أو مالكيها أو ممثليها المفوضين عنها أو العاملين بها ، فى حالة مخالفتهم بسوء قصد او بإهمال فاحش بعدم الأبلاغ لوحدة المعلومات المالية أو الإفصاح عن الإخطارات المُقدمة أو عدم مد الوحدة بالمعلومات المطلوبة حسب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة التى لا تقل عن 10,000 جنيه ولا تجاوز 100,000 جنيه أو بالعقوبتين معاً، وفى حالة تكرار المخالفة تضاعف الغرامة .

- تلتزم جهات الرقابة والإشراف علي المؤسسات المالية (البنك المركزي، سوق الخررطوم للأوراق المالية ، الجهاز القومي للرقابة علي التأمين) في أثناء قيامها بمسؤولياتها الرقابية والإشرافية بإخطار الوحدة نيابة عن المؤسسات المالية إذا تبين له بعض الحقائق التى قد تكون ذات صلة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جرائم أصلية؛ دون المساس بسلطات جهات الرقابة والاشراف بتوقيع أي جزاءات منصوص عليها في أي قوانين أو لوائح أو منشورات أخرى.

الإجراءات التي تقوم بها وحدة المعلومات المالية عند استلام تقارير الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

- بعد تلقي الوحدة لتقرير الإبلاغ عن عملية مشبوهة في غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب تقوم بإجراء التحليل المالي اللازم لتقييم الأسس التي قام عليها الاشتباه. ويجوز للوحدة استنادا للمادة (14) من القانون أن تطلب من الجهة المبلغة تزويدها بمزيد من المعلومات والمستندات والوثائق التي قد تحتاج إليها عند إجراء التحليل المالي. ويتعين على الجهات المبلغة أن تتعاون بهذا الشأن وتضمن إتاحة كافة السجلات والمعلومات لوحدة المعلومات المالية, وفى المقابل تقدم الوحدة التغذية العكسية للجهات المبلغة.

التلقي

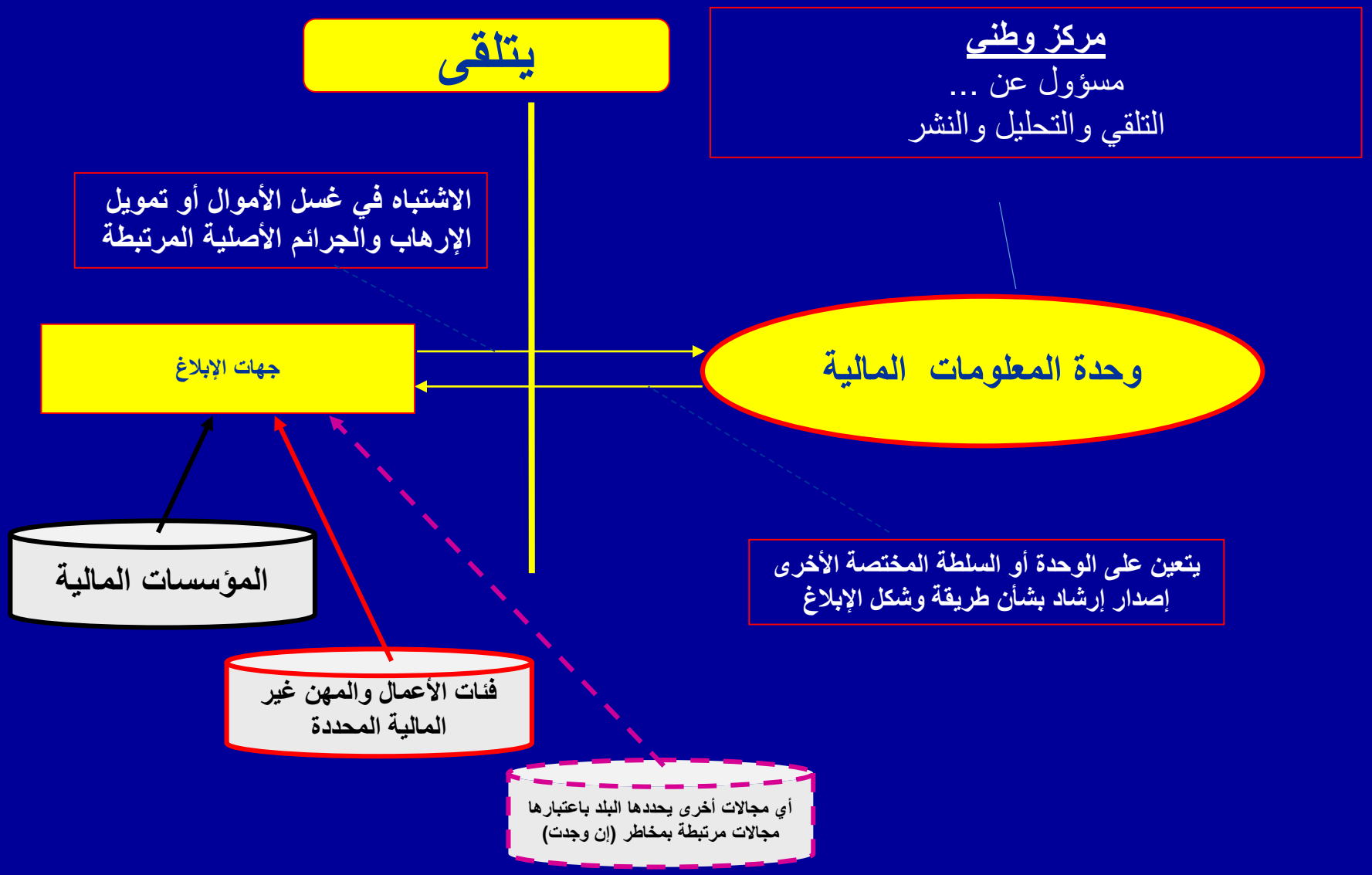
يتلقى
مركز وطني
مسؤول عن ...
التلقي والتحليل والنشر
الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل
الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة
جهات الإبلاغ
وحدة المعلومات المالية
المؤسسات المالية
يتعين على الوحدة أو السلطة المختصة الأخرى
إصدار إرشاد بشأن طريقة وشكل الإبلاغ
فئات الأعمال والمهن غير
المالية المحددة
أي مجالات أخرى يحددها البلد باعتبارها
مجالات مرتبطة بمخاطر (إن وجدت)

الوصول إلى المعلومات

- الحصول على المعلومات الإضافية من جهات الإبلاغ
- الوصول إلى المعلومات المالية والإدارية وكذلك المعلومات الخاصة بإنفاذ القانون من المصادر الأخرى

- **التحليل:** على المستويين التشغيلي والاستراتيجي

الوصول إلى المعلومات وتحليلها

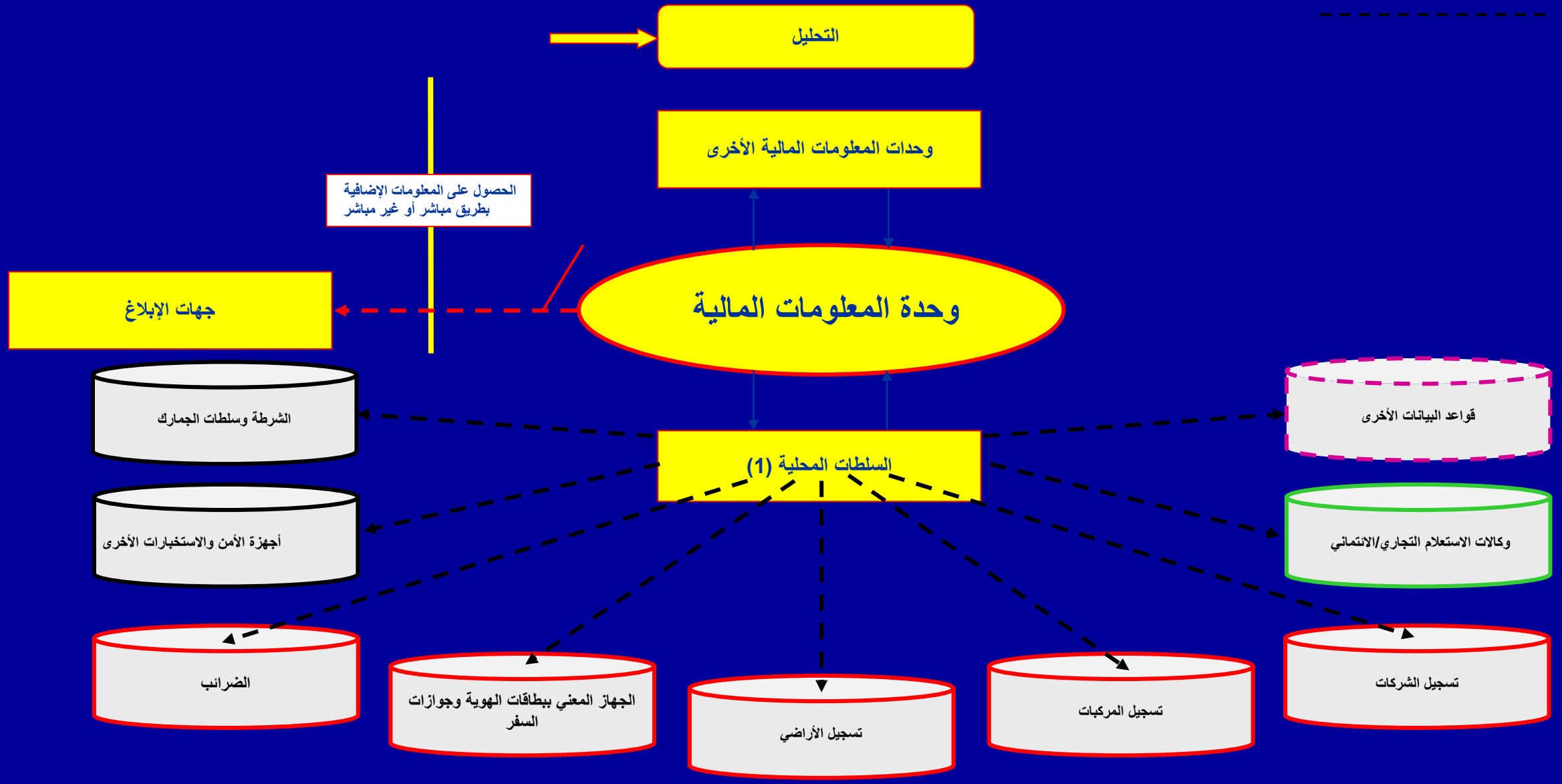

النشر

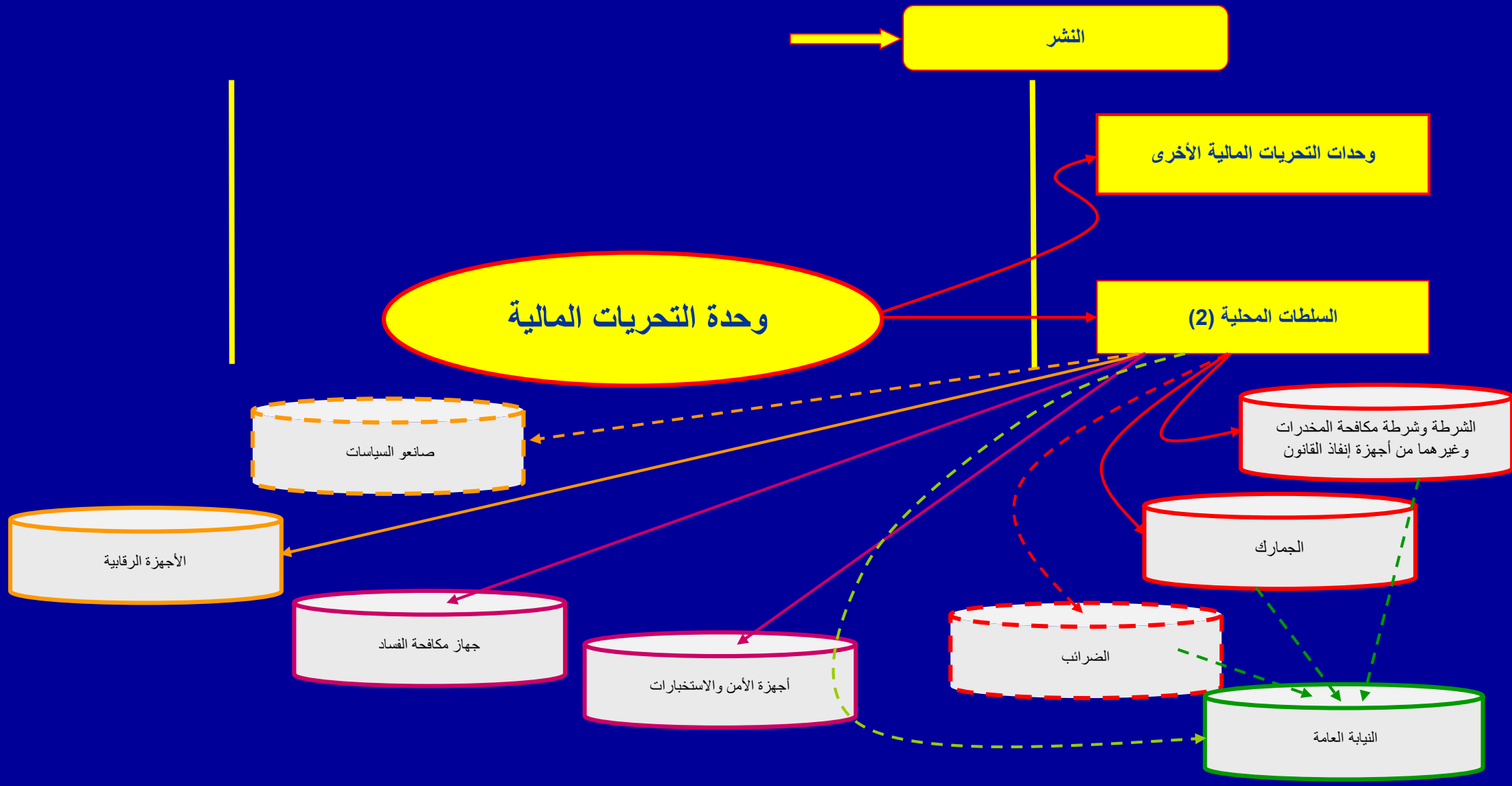
النشر
وحدات التحريات المالية الأخرى
وحدة التحريات المالية
السلطات المحلية (2)
صانعو السياسات
الأجهزة الرقابية
جهاز مكافحة الفساد
أجهزة الأمن والاستخبارات
الشرطة وشرطة مكافحة المخدرات
وغيرهما من أجهزة إنفاذ القانون
الجمارك
الضرائب
النيابة العامة

- يلتزم العاملون بالوحدة وبموجب القانون بالمحافظة على سرية المعلومات التى يطلعون عليها أثناء أدائهم لمهامهم، و بعد إنتهاء خدمتهم بالوحدة، و لا يجوز إستخدام هذه المعلومات إلا لأغراض تنفيذ أحكام القانون.

الإجراءات الواجب أتباعها مع الإخطارات

إشتباه

اعداد اخطار داخلى وتقديمه الى المسئول

فحص الحالة

الحفظ

الاخطار لوحدة المعلومات المالية

الإخطار

FIU

الحصول على مزيد من المعلومات

حفظ لعدم وجود دلائل كافية

طلب تحريات من جهات محلية

الاستعانة بوحدات تحريات مالية نظيرة

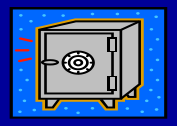

إبلاغ النيابة العامة عن وجود دلائل طلب اتخاذ التدابير التحفظية

إحالة المتهمين إلى المحاكمة بتهمة غسل الأموال